



خادم الحرمين الشريفين يبعث برقية جوابية لمعالي وزير العدل

الاختصاص في المجال القضائي من داخل المملكة ومن الدول العربية والعالمية. كما شارك فيها عدد من الخبراء التابعين للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان .

وقد سعت الندوة من خلال أوراق العمل التي نوقشت في عشر جلسات إلى التعريف بمنهج القضاة في المملكة والأنظمة العدلية ومصادرها وتاصيلها الشرعي والتأكيد على توافق هذه الأنظمة القضائية مع التزامات المملكة الدولية في مجال الاستثمار ومكافحة الجريمة والفساد الإرهابي وغسل الأموال كما أكدت استعداد القضاء في المملكة للتفاعل مع القضايا التي تهم المجتمع الدولي .

وتمنى خادم الحرمين الشريفين حفظه الله للجميع التوفيق والسداد.

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود شكره لمعالي وزير العدل د. عبدالله بن محمد آل الشيخ على الجهود التي بذلت لإنجاح الندوة الكبرى للتعريف بالأنظمة العدلية الصادرة مؤخرا في المملكة وهي(نظام المرافعات القضائية ونظام الإجراءات الجزائية ونظام المحاماة ونظام السجل العقاري العيني).

جاء ذلك في برقية شكر جوابية وجهها الملك المفدى لمعاليه ردا على برقيته المرفوعة بمناسبة صدور الموافقة على إقامة هذه الندوة التي عقدت خلال الفترة من ١٤ - ١٦ / ٢ / ١٤٢٥هـ بحضور أصحاب المعالي وزراء العدل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وشارك فيها نخبة من العلماء والقضاة ورجال التحقيق والادعاء العام والمحامين والباحثين وذوي

وزير العدل في بكين يجتمع مع مسؤول صيني

اجتمع نائب رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني إسماعيل أماتي يوم الخميس ٢٥/٢/١٤٢٥هـ في بكين مع معالي وزير العدل الدكتور عبدا لله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ والوفد المرافق.

وتم خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية بين الجانبين والموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين.

كما عقد النائب العام الصيني جياتشون وانغ يوم الخميس ٢٥/٢/١٤٢٥هـ محادثات مع معالي

وزير العدل.

وزير العدل يستقبل وفد المحامين السعوديين

المسؤولين بوزارة العدل وعلى رأسهم معالي الوزير ، واهتمام معاليه بالنظر في العوائق التي تقف في طريق عمل المحامين من خلال بعض لوائح النظام وآلية تطبيقه .

وفي ختام الاجتماع وجه معالي وزير العدل د.عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ دعوة عامة لجميع المحامين لحضور فعاليات وجلسات ندوة القضاء والأنظمة العدلية التي عقدت في شهر صفر الماضي تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني ، في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بالرياض.

وحضر الاجتماع فضيلة وكيل الوزارة الشيخ عبدالله بن محمد اليحيى وفضيلة وكيل الوزارة للشؤون القضائية الدكتور عبد الله بن صالح الحديثي وفضيلة رئيس لجنة تأديب المحامين بوزارة العدل القاضي يوسف بن عبد العزيز الفراج وفضيلة مدير عام الإدارة العامة للمحاماة بالوزارة الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله الحوتان .

تجدر الإشارة إلى أن وفد المحامين ضم كلا من الدكتور حسن بن عيسى الملا والدكتور عبد اللطيف الحسن والدكتور إبراهيم بن عبد الرحمن المديميغ والدكتور عبد الله بن سعد الفوزان والأستاذ أحمد مظهر والأستاذ علي بن عبد الكريم السويلم والأستاذ عبدالناصر بن عبدالرحمن السحبياني والأستاذ عبدالله بن محمد الناصري والأستاذ ناصر كدسة والأستاذ شابع الشابع والأستاذ سعد بن عبد الله زيد الغنيم والأستاذ محمد بن عبد الله المشوح والأستاذ عبد العزيز الفهد والأستاذ رياض سليمان القنيه والأستاذ موسى بن عبد العزيز المرشد والدكتور سعود العماري .

استقبل معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه في الوزارة يوم الأحد ١٤٢٥/٢/٧ هـ وفدا يضم مجموعة من المحامين السعوديين .

ورحب معاليه بوفد المحامين السعوديين مبديا استعداد الوزارة للتعاون مع منتسبي هذه المهنة داعيا الله لهم التوفيق لدفع الظلم وإحقاق الحق الذي هو مطلب الجميع.

وقد عقد معالي وزير العدل اجتماعاً مع وفد المحامين تم خلاله التباحث حول مجمل الموضوعات المتعلقة بنظام المحاماة وآلية تطبيقه وسبل تعزيز التعاون القائم بين الوزارة والمحامين السعوديين ومعالجة الصعوبات التي قد تقف حبر عترة في سبيل إنجازه .

وأطلع معالي الوزير وفد المحامين على ما تبذله الوزارة من تحديث وتطوير في آلية عمل المحاكم من خلال إنشاء الأقسام الإدارية الخمسة وهي (صحائف الدعوى ، والمواعيد ، ومحضري الخصوم ، والحجز والتنفيذ ، والخبراء) التي تسهم في سير العمل بكل إتقان دون إشغال القاضي بمواعيد الجلسات والنظر في صحائف الدعوى وتحديد اختصاصها وغير ذلك من الأعمال التي كان يقوم بها القاضي وتشغل حيزاً كبيراً من وقته ، حيث بدأ تطبيقها في عدد من المحاكم العامة بالمملكة .

وشرح معاليه ما وصلت إليه الوزارة في استخدام التقنية الحديثة سعياً لتحقيق هدف الوزارة أن تكون جميع الأعمال داخل المحاكم تعمل بالحاسب الآلي وهو ما يمثل الخطوة الأولى للوصول إلى المحكمة الإلكترونية إن شاء الله تعالى.

من جهتهم عبر وفد المحامين عن سرورهم ببقاء

المملكة تستضيف في شوال القادم اجتماع مجلس وزراء العدل العرب

على جدول أعمال المكتب التنفيذي مشيراً إلى أن المملكة تتولى حالياً نيابة رئاسة المجلس.

وقال أن هناك موضوعات تتعلق بالأحداث وبالضمان الاجتماعي وتاصيل هذا المفهوم في العالم العربي إضافة إلى موضوعات تتعلق بالاستنساخ ومكافحته في العالم وهي اتفاقية لم يتم التوصل إليها في العالم حتى الآن وكذا اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقد بحثها الوزراء حتى يتوصلوا إلى اتفاق بشأنها إضافة للمواد التي تتكرر على جدول أعمال المكتب التنفيذي التي تتعلق بالجوانب الفنية للمجلس. وردا على سؤال حول الأعمال الإرهابية التي تحاول أن تنال من استقرار المملكة والإجراءات المتخذة في هذا الشأن شدد معاليه أن المملكة العربية السعودية من أكثر بلاد العالم أمناً ولله الحمد وهذا مرجعه إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وللتلاحم الموجود بين الراعي والرعية ولقد خرجت في الفترة الأخيرة بعض الأعمال التي أقلقفت المجتمع وأصبحت محل استنكار لأن هذا شئ غير مألوف نعرف أنه موجود في مجتمعات أخرى لذا كان رد الفعل إزاء هذه الأعمال قوي جداً من المواطنين لأنهم أولاً يطبقون الشريعة الإسلامية والمملكة تعتبر نموذجاً لهذا التطبيق ثانياً أن المجتمع في المملكة آمن ولم يعرف ولم يشهد مثل هذه الجوانب ولكنها أمور ترجع إلى الأحداث العالمية وبعض الأفكار التي تتسلل إلى الشباب وبعض الذين يدعون العلم.

وأضاف معاليه قائلًا أن هذه الجوانب لها تأثير والمملكة ولله الحمد عالجت هذا الجانب سواء من الناحية الشرعية أو من خلال الأنظمة الموجودة أصلاً بالمملكة لمنع مثل هذه الأعمال وهذا العبث بأمن المجتمع لذا لا نعتقد أن هناك حاجة إلى تنسيق خارجي لمكافحة هذا الجانب ما عدا الجوانب التي نصت عليها اتفاقيات مكافحة الإرهاب فيما لو صار هناك أنشطة خارج إطار

أكد معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن اجتماع المكتب التنفيذي لوزراء العدل العرب الذي اختتم بمقر الامانة العامة للجامعة العربية مساء الثلاثاء ٨/٣/١٤٢٥هـ يحظى باهتمام كبير نظراً للظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة العربية والعالم الإسلامي بشكل عام.

وقال معاليه أن المملكة ستستضيف الاجتماع القادم لمجلس وزراء العدل العرب لذا فقد كان التركيز في اجتماع المكتب التنفيذي على القضايا المتصلة بهذا الجانب وعلى سبيل المثال اتفاقية مكافحة الإرهاب التي وقعها وزراء الداخلية ووزراء العدل العرب والاتفاقيات المتعلقة بالفساد لان الإرهاب يتسلل إلى المجتمعات من خلال الفساد وعوامل أخرى كثيرة جداً تحدث عنها أصحاب الاختصاص.

ولفت معاليه في تصريح لوكالة الأنباء السعودية عقب انتهاء أعمال المكتب التنفيذي إلى أن من أبرز الموضوعات التي بحثها وهيها للاجتماع القادم هي مسألة مكافحة الإرهاب وإزالة العقبات التي تحول دون تنفيذها حتى الآن بعض الجوانب المتعلقة باتفاقية مكافحة الإرهاب.

وأشار الدكتور آل الشيخ إلى أن هذه الاتفاقية وضع لها آلية للتنفيذ، موضحاً في هذا الصدد أن مجلس وزراء الداخلية العرب يبذل في هذا الجانب جهوداً مشكورة بالإضافة إلى الجهود التي يبذلها وزراء العدل العرب بما يملكونه من تأصيل شرعي ونظامي وقضائي يلبسون هذه الجوانب التي تغلق على أصحاب الأهواء يلبسونها اللبسة الشرعية النظامية. وأضاف معاليه من هنا قدم وزراء العدل خلال الاجتماع مراثياتهم حول ذلك وستكون أن شاء الله محل موافقة ونقاش في اجتماع مجلس وزراء العدل العرب القادم.

كما تطرق معاليه إلى الموضوعات الأخرى المدرجة

تنظيم الحلقة العلمية الخامسة للقضاة

اختتمت يوم الأربعاء ١٠/٢/١٤٢٥هـ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض الحلقة العلمية الخامسة بمشاركة ٢٨ قاضياً من وزارة العدل والتي نظمتها وزارة العدل بالتعاون مع المعهد العالي للقضاء بالجامعة.

وقد استعرضت الحلقة من خلال المناقشات الأطروحات والدراسات الأمور المستجدة في القضاء من تنزيل الأحكام على الوقائع القضائية وأحكام التعامل الإلكتروني وتسبب الأحكام والمعاملات المصرفية المعاصرة وضوابط العقوبات التعزيرية والجوانب الإجرائية والموضوعية في التقاضي والنوازل الفقهية في القضاء من خلال محاضرات عدد من القضاة وأساتذة الجامعات.

ونوه بهذه المناسبة فضيلة قاضي محكمة محافظة عيون الجواء بمنطقة القصيم الشيخ محمد بن إبراهيم الفندي بعقد هذه الحلقات العلمية للقضاة وعدها شاهد يتجدد على حرص وزارة العدل بتوجيه ومتابعة من معالي الوزير د. عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ لكل ما يسهم في الرفع من مستوى القضاء الشرعي في هذه البلاد المباركة التي تحكم شرع الله لتأهيل القضاة وربطهم بالواقع وما استجد فيه من نوازل وأمور وقضايا انطلاقاً من توجيهات ولاية الأمر الذين رفعوا شأن القضاء وحرصوا دائماً على إقامة الحق والعدل بين الناس .

وأكد فضيلته أن لقاء سماحة مفتي عام المملكة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ وفضيلة وكيل الوزارة للشؤون القضائية الدكتور عبد الله بن صالح الحديثي خلال الحلقة العلمية أثمر كثيراً خاصة أنه تضمن توجيهات قيمة .

وشكر كل القائمين على الحلقة العلمية بمرزا الفائدة التي تحققت متمنياً تواصلها لما فيه المزيد من التطوير وتبادل الخبرات وتجديد المعلومات والخير والفائدة للجميع إن شاء الله تعالى .

المملكة العربية السعودية.
وحول الخطوات التي تم اتخاذها بشأن تنفيذ آلية مكافحة الإرهاب قال معاليه أن الاتفاقيات كما هو معرف هي مواد تصاغ تجمع بين الأطراف الذين يوقعون عليها ولكن عندما تتحول إلى عمل تحتاج إلى لوائح تشرح هذا العمل وإلى آلية للتنفيذ بعد أن توضع اللوائح فاللوائح وضعت والاتفاقية وقعت والآلية عند التطبيق يبرز جوانب تختلف حولها الآراء فتعرض على المجالس المتخصصة وهذا هو الذي تم في اجتماع المكتب التنفيذي اليوم حيث عرضت الجوانب التي تحول دون توقيع بعض الدول وبين تنفيذ جزئيات.

وخلص معالي وزير العدل في تصريحه إلى أن اتفاقية مكافحة الإرهاب بشكل عام هي من أبرز الاتفاقيات وأنجحها التي وقعها وزراء الداخلية ووزراء العدل العرب.

وزير العدل يشكر العقيل

وجه معالي وزير العدل د. عبد الله بن محمد إبراهيم آل الشيخ خطاب شكر لفضيلة د. صالح بن عبد العزيز العقيل وكيل وزارة العدل المساعد للشؤون القضائية والمشرف العام على الإدارة العامة للمستشارين إثر انتهاء فترة تكليفه برئاسة تحرير مجلة العدل .

ونوه معالي وزير العدل بالجهود الخيرة التي بذلها فضيلته في سبيل تطوير الأداء في مجلة العدل إبان فترة رئاسته لتحريرها سعياً للوصول بالمجلة إلى أفضل المستويات حتى غدت مرجعاً هاماً للباحثين والمهتمين في مجال القضاء والعلوم المرتبطة به .

البيان الختامي لندوة القضاء والأنظمة العدلية

وإسهام علماء الأمة في تقعيد مسائله كما تطرق إلى مصادر الأحكام القضائية والأنظمة العدلية وبيان مقاصدها الشرعية

وأوضح شمول الشريعة الإسلامية وصلاحيتها لكل زمان ومكان وأنها قادرة على استيعاب جميع مستجدات العصر ونوازلها لكونها مستمدة من الوحي الإلهي .

المحور الثاني: تناول ما ورد في نظام المرافعات من إجراءات التقاضي التي تعين على إيصال الحقوق إلى أصحابها باتقان وإيجاز مع الأخذ بتقنية العصر ومستجداته وبيان أن نظام الإجراءات الجزائية جاء مراعيًا لكرامة الإنسان وفق ما جاءت به الشريعة الإسلامية كما أن نظام المحاماة قد ضبط أسس هذه المهنة وبين ما للمحامين من حقوق وما عليهم من واجبات وحدد العلاقة بين المحامين وموكليهم .

ولأهمية حفظ الثروة العقارية جاء نظام التسجيل العيني للنظام لتنظيم هذا الجانب ضمانًا لحقوق أصحابها وفق قواعد متطورة تساهم في التنمية الاستثمارية في المجتمع .

المحور الثالث: تناول ما يقدمه القضاء والأنظمة العدلية من حماية لحقوق الإنسان وضمانات تتحقق له عند التقاضي سواء أكان مجنيًا عليه أم منهما أم شخصًا من أشخاص الرابطة الإجرائية ممن لهم علاقة بالحادثة الجنائية وحق المتهم في الاستعانة بمحام في جميع مراحل الدعوى الجنائية وعلنية الجلسات وأنها الأصل في الترافع ومشروعية المطالبة بالتعويض الناشئ عن التقاضي .

المحور الرابع: تناول أثر الأنظمة في تنمية الاستثمارات وما تحققه من أمن تجاري يساهم في نمو الأعمال التجارية المحلية والدولية.

المحور الخامس: تناول تأهيل القضاة وإحاطتهم بالمستجدات الحديثة في مجال التقاضي قبل التحاقهم بالعمل وما يلي ذلك من تدريبهم في مختلف المجالات ذات العلاقة بالقضاء والتقاضي والإشارة إلى الخطوات التطويرية التي تقوم بها وزارة العدل في هذا المجال مما يعكس أهمية العناية بمستوى تأهيل القضاة واستخدام التقنية الحديثة المتمثلة في تطبيقات الحاسب الآلي ونظم المعلومات بما يخدم العمل

بدعوة من وزارة العدل في المملكة العربية السعودية فقد عقدت في مدينة الرياض ندوة القضاء والأنظمة العدلية خلال المدة من ١٤ إلى ١٦ صفر ١٤٢٥هـ الموافق من ٤ إلى ٦ أبريل ٢٠٠٤م برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني وبتشريف من صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام لافتتاح فعاليات هذه الندوة .

وشارك في فعاليات هذه الندوة نخبة من العلماء والقضاة ورجال التحقيق والادعاء العام والمحامين والباحثين وذوي الاختصاص في المجال القضائي وخبراء تابعين للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان ومن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية والعالمية بحضور ومتابعة متميزة ونضمت الندوة خمسة محاور قدم فيها ثلاثون ورقة عمل نوقشت في عشر جلسات .

وإن وزارة العدل في المملكة العربية السعودية إيماناً منها بأهمية التعريف بمصادرها الشرعية للقضاء وبما انتهت إليه أنظمتها القضائية الإجرائية وصدورها بمسمياتها الاصطلاحية وإيماناً منها بأهمية التواصل مع مجتمعها المحلي والمجتمع الدولي وأخذاً منها بأهم وسائل التواصل فقد دعت إلى عقد ندوة تعرف من خلال محاورها بنظام المملكة القضائي وعلى وجه أخص بنظام القضاء ونظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية ونظام المحاماة ونظام التسجيل العيني للعقار وأثار هذه الأنظمة في حفظ حقوق الإنسان والتنمية الشاملة في المجتمع. وهدفت هذه الندوة إلى تبيان أسس ومصادر القضاء في المملكة وأنظمتها العدلية وإبراز عناية المملكة العربية السعودية بالقضاء وإمداده بالوسائل المعينة على أداء رسالته من النواحي الفنية والإجرائية وإيضاح نهج الشريعة الإسلامية في المحافظة على حقوق الإنسان التي تجعله يعيش كريماً دون أن تقف تعاليمها في وجه التطور والتنمية التي من شأنها الرقي بالمجتمع إلى أفضل المستويات .

وقد دارت أبحاث الندوة حول المحاور التالية:

المحور الأول: تناول أصول القضاء وأنظمتها في المملكة

متابعات إخبارية

صدى العدل

ثامناً:أهمية الدور المساند للقضاء الذي يمكن أن تقوم به الهيئات الحكومية والأهلية في المملكة في مجال حقوق الإنسان .

توسعاً:التوسع في استخدام تقنية الحاسب الآلي في جميع مجالات القضاء والتوثيق والاستمرار في التدريب والتثقيف القضائي .

أثنى المشاركون على دعوة وزارة العدل لحضور هذه الندوة وقدموا الشكر لحكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني / حفظهم الله / على الاستضافة معبرين عن أن المشاركة في فعاليات هذه الندوة وحضورها يمثل مناسبة للإطلاع على النظام القضائي في المملكة والأنظمة الإجرائية التي تكفل حسن سير العدالة.

القضائي بصفة عامة والبعد التثقيفي القضائي الذي اتبعته وزارة العدل لنشر المعلومة القضائية من خلال الوسائل التثقيفية والبرامج المقروءة والمرئية والمسموعة وموقع الوزارة الالكتروني .

وسعى المتحدثون من خلال أوراق العمل المقدمة في هذه الندوة إلى تأكيد الآتي:

أولاً: أن مصادر القضاء وأنظمتها في المملكة هي مصادر الشريعة الإسلامية .

ثانياً: أن التفاصيل الشرعي للقضاء في المملكة وأنظمتها لم يمنع الإفادة من تجارب الأمم في الجوانب الإجرائية.

ثالثاً: أن هذه الأنظمة القضائية قد قامت على مبادئ ونظم واجتهادات مستقرة .

رابعاً: تكامل المنظومة القضائية في المملكة للفصل في جميع المنازعات مع أهمية السعي إلى الاختصاص وشمول المظلة القضائية لحل جميع المنازعات .

خامساً:توافق الأنظمة القضائية مع التزامات المملكة الدولية في مجال الاستثمار ومكافحة الجريمة والفساد والإرهاب وغسل الأموال .

سادساً:استعداد القضاء في المملكة للتفاعل مع القضايا التي تهم المجتمع الدولي بما يحقق جلب المصالح ودرء المفاسد وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

سابعاً: بيان ما أخذت به جهات الاختصاص القضائي من آليات لتفعيل المبادئ الشرعية في مجال حفظ الحقوق وحماية المجتمع من الجريمة.

فرع جديد لوزارة العدل

صدر قرار معالي وزير العدل د. عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بإنشاء فرع لوزارة العدل في منطقة الحدود الشمالية يتولى المهام المالية والإدارية المتعلقة بكافة المحاكم وكتابات العدل في المنطقة. وسيشرف الفرع مالياً وإدارياً على المحكمة العامة والمتنقلة في عرعر والمحكمة العامة في كل من رفحاء ورنية وطريف والعيقلية وكتابات العدل في كل من عرعر ورفحاء وطريف.

ويأتي إنشاء الفروع عقب زيارة معالي وزير العدل مؤخراً لمنطقة الحدود الشمالية وما ظهر لمعاليه من حاجة المنطقة لافتتاح فرع للوزارة يتولى كافة الشؤون الإدارية والمالية تخفيفاً على رئاسة المحاكم وتمكينها من التفرد لأعمال القضائية المناطة بها وعلى ما تقتضيه مصلحة العمل . ويذكر أنه لوزارة العدل اثنا عشر فرعاً في كل من مناطق الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والقصيم والشرقية والباحة وعسير وجازان وتبوك والجوف وحائل والحدود الشمالية كما تتولى رئاسات المحاكم أعمال الفروع في كل من رئاسة محاكم نجران والمجمعة ووادي الدواسر والأفلاج والقويعة والدوامي والقنفذة والأحساء ورئاسة محاكم الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة .

الصبيح يشكر عدد من موظفي الأمن

وجه سعادة مدير عام الشؤون الإدارية والمالية الأستاذ حمد بن عبدالعزيز الصبيح شكره وتقديره لحراس الأمن في الوزارة علي بن سعيد الزهراني وفهد بن سعد الدوسري وعبدالرحمن بن سليمان الطويهر لتحليلهم بالصفات المثالية لحراس الأمن من حيث الجدية والمواظبة وحسن الخلق وحسبهم الأمني . وتمنى الصبيح لهم مزيداً من التوفيق والنجاح.

أسماء القضاة المرقين من درجة «قاضي ج» إلى درجة «قاضي ب» بالقرار رقم «١١٤٥»
وتاريخ ١٤٢٥/٢/٢هـ

محمد بن عبدالعزيز بن محمد عبدالكريم	أيمن بن عبدالله بن عبدالرحمن العسكري
فهد بن عبدالله بن حسين الصغير	محمد بن عبدالله بن راشد المهيني
يوسف بن عبدالله بن علي الحميد	عبدالكريم عبدالرحمن عبدالكريم أبا حسين
فهد بن عبدالله بن صالح العبيدان	بدر بن إبراهيم بن عبدالله الراجحي
فيصل بن صالح بن عيسى العشويان	إبراهيم بن محمد بن إبراهيم المانع

أسماء القضاة المرقين من درجة «قاضي ب» إلى درجة «قاضي أ» بالقرار رقم «١١٦٦»
وتاريخ ١٤٢٥/٢/٢١هـ

محمد بن عثمان البيضاني الزهراني	راشد بن مفرح بن راشد الشهري
عيسى بن عبدالله بن عبدالرحمن الغيث	عبدالمحسن بن زيد بن عبدالعزيز آل مسعد
يوسف بن صالح بن محمد السليم	أبو بكر بن عمر بن محمد المتحمي
عبدالله بن محمد بن حمد العميريني	محمد بن صالح بن خلف الشمري
سعد بن عبدالرحمن بن إبراهيم العويرضي	فهد بن سعد بن إبراهيم آل ماجد
النعمان بن عبدالرحمن بن إبراهيم المشعل	خالد بن عبدالعزيز بن إبراهيم الجريد
فايز بن محمد بن عبدالله الداخيل	عبدالرحمن بن محمد بن سعد آل سعد
سعود بن سليمان بن محمد اليوسف	إبراهيم بن محمد بن عبدالرحمن الزعبي
هاني بن عبدالله بن محمد الجبير	بدر بن محمد بن سعد الحقباني
سليمان بن محمد بن عبدالله الصييفي	عبدالله بن عبدالعزيز بن عبدالله الملحم
خالد بن ظافر بن عبدالله الشهري	عبدالله بن عبدالعزيز بن منصور الصغير
إبراهيم بن يوسف بن محمد المسلم	عبدالله بن علي بن رشيد المحميد
فهد بن صالح بن موسى العليان	محمد بن عبدالرحمن بن سليمان البعيجان
يوسف بن سعد بن حمد المقرن	عبدالله بن صالح بن سعد الطويل
فهد بن عبدالله بن فهد السندي	خالد بن جاسر بن حمود آل جاسر
عبدالحكيم بن عبدالله بن عبدالعزيز الدهيشي	مشعل بن سعد بن علي آل عسكر
فهد بن عبدالله بن إبراهيم الفهد	عمر بن إبراهيم بن عبدالله الغيث
خالد بن علي بن محمد آل شمش الغامدي	عبدالملك بن فهد بن محمد الشدي
عبدالسلام بن أحمد بن عبدالله اليحيى	خالد بن مطلق بن عبدالله الدوسري
إبراهيم بن محمد بن إبراهيم التويجري	تركي بن عبدالعزيز بن محمد التركي
	راشد بن فهد بن محمد آل حفيظ